مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: أزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام 2003
اسم الكاتب: أ.د. مرتضى أحمد خضر، بلال محمد صابر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7810
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.153

TJFPS

ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

أزمات التنمية السياسية في العراق وسبل العلاج بعد العام 2003

" Crises of political Development in Iraq and ways of treatment after 2003"

Murtadha Ahmed Khudhir [a]
RESEARCHER / BILAL MOHAMMED SABER [a]
[a] Tikrit University/ College of Political Science

أ.د مرتضى أحمد خضر [a] *
الباحث / بلال محمد صابر [a]
[a] جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:

- Received:13\09\2021
- Accepted: 12\10\2021
- Available online :30\09\2022

Keywords:

- the political system
- political development
- democracy
- Iraq

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Although there are elements for political development in Iraq ,The aggravation of the situation and the failure to implement foundations, which led to problems and obstacles to achieving political development.

There are ways to solve these obstacles, including: applying consensual democracy, abolishing the principle of quotas, expanding political participation, implementing transitional justice, eliminating corruption in all its forms, achieving national unity, activating the national reconciliation project, strengthening the role of civil society institutions, achieving national integration and reducing poverty, and eliminating justice on unemployment.

*Corresponding Author: Murtadha Ahmed Khudhir &RESEARCHER / BILAL MOHAMMED SABER, Email: Murtadha2020@gmail.com , Tel: xxx, Affiliation: College of Political Science–Tikrit University.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام: 13\09\2021
القبول:12\10\2021
النشر :30\09\2022

الكلمات المفتاحية:
– النظام السياسي
–التنمية السياسية
–الديمقراطية
–العراق

الخلاصة: بالرغم من وجود مقومات للتنمية السياسية في العراق إلا أن تفاقم الوضع في العراق وعدم تطبيق نظام أسس تنموية حقيقة, الأمر الذي إلى حدوث مشكلات ومعوقات أمام تحقيق تنمية سياسية.

فهنالك وسائل لحل تلك المعوقات منها: تطبيق الديمقراطية التوافقية, إلغاء مبدأ المحاصصة, وتوسيع المشاركة السياسية, تطبيق العدالة الانتقالية, القضاء على الفساد بكل أشكاله تحقيق الوحدة الوطنية, تفعيل مشروع المصالحة الوطنية, تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني تحقيق الاندماج والتكامل الوطني والحد من الفقر والقضاء على البطالة.

المقدمة

شهد العراق مراحل متعددة من التحولات السياسية بعد الاحتلال الأمريكي, وما نتج عنها من تحديات كبيرة أثرت على المجتمع العراقي ونظامه السياسي فهي الأكثر عنفاً منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921, ومن هنا برزت العديد من أزمات التنمية السياسية, وهي متعددة قسمها دارسو العلوم السياسية إلى ست أزمات تكون حلقات متداخلة ومتشابكة تؤدي كل منها إلى الأخرى وبتواجد معظم هذه الأزمات في العراق تشكل مجتمعة أبرز سمات التخلف فيه وتتمثل هذه الأزمات في الأزمات الأساسية وهي أزمة الهوية وأزمة المشاركة والشرعية والأزمات الفرعية وهي أزمة التغلغل وأزمة التكامل وأزمة التوزيع, فكانت في مقدمتها أزمة الهوية.

إن ما حصل على الساحة العراقية بعد العام 2003 من احتلال وتدمير لكل جوانب الحياة وبالتحديد على المستوى الداخلي, وما تبعها من احداث كارثية وصولاً الى أحداث بعد داعش الإرهابي عام2014م وحصول كارثة إنسانية من قتل وتهجير ونزوح العديد من العوائل خارج مناطقهم, أثر ذلك على تفاقم هذه الأزمات, مما أدى إلى غياب الهوية الوطنية العراقية, وبروز الهويات الفرعية, وافتقاد الروابط والأواصر بين جميع مكوناته , مما أدى إلى جعل البلد في أزمة حقيقية, فقد أثرت هذه الازمات بشكل وبأخر على أداء وفاعلية النظام السياسي العراقي, مما أدى إلى حالة من الفوضى في كافة المستويات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية, ومن هنا فإننا في هذا البحث سوف نتعرف على تلك الأزمات, وكيف أثرت على أداء النظام السياسي العراقي؟ وماهي آليات ووسائل حلها؟.

أهمية البحث: إن ما يعانيه العراق الآن هو نتيجة تطبيق نظام سياسي، هذا النظام أفرز أزمات تنمية سياسية ونحاول في هذا البحث نضع حلولا لتلك الأزمات.

إشكالية البحث: سنحاول في هذا البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:

ماهي أزمات التنمية السياسية فى العراق؟

كيفية حل الأزمات السياسية الموجودة على ارض الواقع من خلال عدة وسائل؟

فرضية البحث: ان للتنمية السياسية دوراً هاماً فى استقرار النظام السياسي؛ ودراسة أزمات هذه التنمية يقودنا الى حل الأزمات السياسية الموجودة.

منهج البحث: سوف نعتمد فى هذا البحث على المنهج التحليلي وذلك لمعالجة وتحليل أزمات التنمية السياسية ومحاولة وضع حلول لتلك الأزمات.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين، وكل مبحث يحتوي على مطلبين، حيث تضمن المبحث الأول : أزمات التنمية السياسية اما الثاني: سبل حل أزمات التنمية السياسية.

المبحث الأول: أزمات التنمية السياسية في العراق.

يعاني العراق من أزمات التنمية السياسية, مما أثر وبشكل مباشر على أداء لنظام السياسي العراقي, ففي هذا المبحث سوف نبحث في تلك الأزمات, فهنالك أزمات أساسية وهي أزمة الهوية, وأزمة الشرعية, وأزمة المشاركة, وأزمات فرعية مثل أزمة الاندماج, وأزمة التوزيع, وأزمة التغلغل, وسوف نتطرق لها في هذا الفصل من الدراسة.

المطلب الأول: الأزمات الأساسية

هنالك أزمات عديدة للتنمية السياسية تأثر على أداء النظام السياسي, ففي هذا المطلب سوف نتطرق إلى الأزمات الأساسية وهي كالاتي:

أولاً: أزمة الهوية

تعدَّ أزمة الهوية من أهم الأزمات التي تعاني منها أغلب الدول النامية ولاسيما تلك الدول التي تتعدد فيها الأديان والاعراق والقوميات ومنها العراق إذ إنَّ لهذه الأزمة أبعاداً تأريخية وثقافية, فإنها تحدث نتيجة لتراكم المشاكل وتعدد الولاءات, والدولة التي تعاني من أزمة الهوية تصبح مشلولة في أداء واجبها وإنجاز مهامها وأن مفهوم الهوية يعدَّ من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات الثقافية إذ إنَّها تجمع بين الانتماءات المختلفة من

الاعراق والأديان وغيرها في هوية واحدة وجامعة وهي الهوية الوطنية[1], وبما أن مفهوم الهوية صعب التحديد لكن لم يمنع الباحثين والمتخصصين بهذا الشأن من إيجاد تعريف له كل حسب مفهومة, فقد ذهب **صاموئيل هنتنغتون** إلى تعريف الهوية بأنها:" إحساس الجماعة بالذات وانها نتيجة وعي الذات, انا أو نحن نمتلك خصائص مميزة تميزني عنك وتميزنا عنهم وطالما يتفاعل الناس مع الآخرين ولا يكون لديهم بديل عن تعريف أنفسهم في علاقة أولئك الآخرين وتحديد ما يمثلهم مع هؤلاء ويميزهم عنهم[2].

تتمثل أزمة الهوية في الولاء السياسي للأفراد داخل المجتمع إذ يكون الولاء للجماعة العرقية المنتمي اليها وهذا يؤدي إلى غياب الولاء الموحد وتعددها ويؤدي إلى غياب المواطنة بين هؤلاء الأفراد تحت تأثير عوامل متعددة, وهي التباين العرقي, والتخلف الاقتصادي والحضاري, والتفاوت الطبقي في المجتمع, إذ إن تلك العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية الوطنية الشاملة وبالتالي ظهور أزمة الهوية[3].

تعاني الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها في العام 1921 من مشاكل وأزمات تهدد وحدتها الوطنية، ومن هذه الأزمات بل وأكثرها جدلاً هي أزمة الهوية فيكون الصراع بين الأعراق والأديان والطوائف المختلفة والمتناقضة؛ ويؤدي ذلك إلى الضعف والتشتت, وإلى جانب الهوية الوطنية ظهرت بشكل كبير هويات فرعية تتقدم وتتراجع مع تقدم النظام السياسي وتراجعه اثرت بشكل كبير على الهوية الوطنية, فقد شهدت الدولة العراقية الحديثة منذ تشكيلها حتى الآن مشكلات متعددة, أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد, إذ إنَّ العراق بلد متعدد ومتنوع الأعراق والأديان والمذاهب ويتكون أيضاً من مجموعة من القوميات منهم العرب والاكراد والتركمان والارمن, فضلاً عن التعدد الديني مثل الإسلام والمسيحية واليزيدية والصابئة بالرغم من هذا التعدد إلا أن العلاقة بينهم يسودها الآلفة والتعايش السلمي فيما بينهم[4].

---

(1) ابتسام حاتم علوان, دنيا محمد جبر, "بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية", **بحث منشور في:** مجلة السياسية و الدولية, (بغداد, الجامعة المستنصرية, العدد 35-36, 2017) ص 233.

(2) صاموئيل هنتنغتون, "**من نحن: التحديدات التي تواجه الهوية الأمريكية**", **ترجمة,** حسام الدين خضور (دمشق: دار الرأي للنشر 2005) ص37.

(3) عائشة عباش, مصدر سبق ذكره , ص27.

(4) منى حمدي حكمت, "مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق", **بحث منشور في:** مجلة العلوم السياسية (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, العدد 52, 2016) ص342.

وبعد احتلال العراق عام2003 سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيق سياستها القائمة على الفوضى الخلاقة في العراق التي تسعى إلى تفكيك مؤسساته وبنائها وفق سياساتها مما أثر سلباً على المجتمع العراقي من خلال اثارة الفتنة الطائفية وخلق حالة من الفوضى داخله فقد أدى ذلك إلى توجه أفراد المجتمع إلى انتماءاتهم ومرجعياتهم الضيقة لضمان حقوقهم؛ مما القى بظلاله سلباً على الهوية الوطنية العراقية, فقد قام الحاكم المدني في العراق (بول بريمر) بتقسيم العملية السياسية في العراق على أساس المحاصصة السياسية التي ظلت مستخدمة في العملية السياسية ونمط الحكم في العراق والحكومات التي تلتها[1].

بدأت تتفاقم أزمة الهوية بعد الاحتلال الامريكي للعراق وما تبعها من حرب أهلية واقتتال داخلي ولعل من ابرزها تمثل في احتلال مدينة الموصل في 2014/6/10 من قبل تنظيم داعش الارهابي وسيطرتها على أغلب مدن محافظات نينوى وصلاح الدين والأنبار وبعض من محافظة كركوك ومحافظة ديالى, مما أدى ذلك الاحتلال إلى نتائج مدمرة للسكان المدنيين [2], ونزوح العديد من العوائل بسبب القتال وحالات من الرعب والجرائم التي عاشها سكان هذه المناطق فقد نزح الكثير منهم إلى مناطق أمنة متمثلة في كردستان والمحافظات الأخرى مما تسبب بكارثة إنسانية ليس لها مثيل, فتسببت أزمة النزوح واحتلال (داعش) إلى تمزيق أوتار التماسك الاجتماعي وتشظي الأسر وتمزيق الروابط الاجتماعية والثقافية التي كانت تجمعهم وبروز عدم الثقة فيما بينهم وغيرها من الممارسات المجرمة لتهميش الهوية العراقية وغيابها وخاصة الممارسات مع أبناء الاقليات الدينية والعربية من المسيحيين واليزيدية والتركمان والشبك والجرائم ضد الإنسانية وهدم دور العبادة و الشواخص التاريخية والثقافية[3], وظل ذلك التهديد والانتهاكات مستمر حتى انتهاء داعش في العراق بعد القتال الذي دام لأكثر من ثلاث سنوات والاعلان عن انتهاء الحرب عليه من قبل رئيس الوزراء العراقي آنذاك الدكتور حيدر العبادي في 2017/12/9.

(1) فاتن محمد رزاق, علاء جبار أحمد, "ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي", **بحث منشور في:** مجلة السياسية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية, بغداد, العدد26-27, 2015) ص 11.

(2) المصدر نفسه, ص 20.

(3) وليد عبد جبر, "أزمة النزوح والأمن الإنساني تحديات التكيف ومخاضات الانتماء – دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل", **بحث منشور في**, مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة واسط, العدد (54), 2017, ص99.

ثانيا: أزمة الشرعية (الانتخابات)

إن جوهر الشرعية هو: تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارساتها, وبذلك فإن الشرعية تحيل إلى مرتكزات السلطة كتبرير للطاعة المرتبطة بهذه السلطة والناجمة عنها وتكمن الشرعية في مدى قدرة النظام السياسي على دعم وخلق حالة من الاعتقاد لدى المجتمع بأن مؤسساته السياسية هي أكثر ملائمه له وقيمه مطابقة لقيم المجتمع وشرعية النظام السياسي يعززها مدى قدرة مؤسساته على تلبيه احتياجاتهم [1], فعندما يكون النظام السياسي غير قادر على اشباع حاجات الأفراد يرجع ذلك إلى تفاقم أزمة الشرعية وتراجع انجازات النظام السياسي, لذلك يؤكد سعد الدين إبراهيم إلى أن أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الكفاءة الفاعلة والعالية في إدارة شؤون المجتمع داخل الدولة، وأيضاً تحقيق أهداف المواطنين داخل المجتمع، وتجسيد قيمه ومثله العليا, إذ إنَّ الكفاءة والشرعية يحددان معاً مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة ويرى (برهان غليون) أنه لا يمكن فهم مسألة الشرعية في مجتمع من المجتمعات بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمفهوم الشرعية [2].

إن التغيير الذي طرأ على الحكومة العراقية بعد الاحتلال الأمريكي زادت أزمة الشرعية للنظام فيه فقد مر النظام السياسي في العراق بمراحل عديدة كانت بدايتها تأسيس مجالس الحكم الانتقالية التي تكونت على أساس طائفي وعرقي, إذ قامت سلطة الائتلاف بتعيين أعضائه الأمر الذي أدى إلى حدوث مشاكل واثارة ردة فعل من قبل بعض المكونات العراقية, وفيما بعد وضع قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية والغائها وتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة وما تبعها من استفتاء على الدستور العراقي الدائم لعام 2005, وانتخابات مجلس النواب العراقي لعدة مرات وتشكيل الحكومات العراقية على أساس الدستور, كل تلك التطورات التي ظهرت في الساحة العراقية والوضع

(1) وليد سالم محمد, "**النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم**",(عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع, 2016) ص147-148.

(2) أحمد ناصوري، مصدر سبق ذكره ، ص378 -279 .

السياسي والأمني في العراق فأن الوضع العام للنظام السياسي في العراق يتميز بالتعقيد والتركيب وذلك بسبب تواجد قوات الاحتلال وتدخلها بالشؤون الداخلية له هذا الأمر أدى إلى أنه لا يمكن تحديد شرعيته وذلك أمر صعب [1].

ولكن لا يمكن لأي نظام سياسي الاستمرار من دون الشرعية, فهنالك نوعان من الشرعية كما ذكرنا الشرعية السياسية, والشرعية الدستورية, واستنادا إلى ذلك فإن الشرعية الدستورية في العراق ما زالت تشوبها الغموض فهنالك مشكلات جوهرية ومصيرية متعلقة بالدستور مثل طبيعة النظام السياسي, وهوية العراق وشكل الدولة وغيرها من المشكلات التي يجب اعادة التشاور والتوافق بشأنها وحل المسائل والمواد العالقة[2].

ومن الناحية الواقعية فالمؤسسات السياسية في النظام السياسي العراقي سواء أكانت تشريعية أم تنفيذية تأسست على أساس محاصصة سياسية واعتماد مبدأ المحاصصة السياسية في اختيار المناصب ومن هنا تبرز سيطرة الأحزاب والقوى السياسية على إدارة المؤسسات, وهذا ما يسمى بشخصنة السلطة لصالح الأحزاب والقوى السياسية الحاكمة, فكل حزب أو قوى سياسية يريد أن يصل إلى السلطة بطريقة وأخرى, والسيطرة على المؤسسات, سواء كانت تنفيذية أم تشريعية, وتنصيب الشخصيات الموالية لها في إدارة مفاصل هذه المؤسسات والتقاسم فيما بينهم[3], الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج الخدمي للمجتمع وضعف الخطط التنموية الصادرة من قبل المؤسسات الحكومية, وغياب برامج التنمية السياسية وضعف الرقابة البرلمانية على الأداء المؤسسي, وعدم استقرار تلك المؤسسات, كل ذلك أدى إلى ضعف الأداء الحكومي لتقديم الخدمات لجميع المواطنين مما خلق حالة من الخلل في مبدأ الشرعية وعدم تحقيق الشرعية الأدائية [4], فضلاً عن الوضع الأمني والاقتصادي السيء الذي يعاني منه العراق, وانتشار البطالة, وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري التي تعدَّ من الحالات السلبية التي تسببت في ظهور أزمة الشرعية مما جعل النظام السياسي يفقد همزة الوصل بينة وبين الجماهير والتي تعتبر السمة الابرز لفاعلية النظام السياسي

(1) عامر حسن فياض, "أفكار في الشأن العراقي المعاصر, الواقع و المستقبل", **بحث منشور في:** مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد, العدد (23), 2004, ص 35.

(2) كاظم علي مهدي, "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003"**, بحث منشور في**, مجلة دراسات دولية,(بغداد: جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, ,العدد 56, 2013) ص131.

(3) زيد عدنان محسن العكيلي, أمير مالك مليوخ," مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجاً ", **بحث منشور في**, مجلة قضايا سياسية, (بغداد: جامعة النهرين, العدد 48–49, 2017) ص229.

(4) المصدر نفسه, ص229–230.

في أداء وظائفه واستقراره والأخذ بمبدأ تشكيل الحكومة على أساس البنى التقليدية مثل البنى الطائفية والعرقية, مما جعلها تفقد شرعية التمثيل الطبيعي للشعب العراقي[1], وكل ذلك أدى إلى بقاء الشرعية متأرجحة في العراق.

ثالثا: أزمة المشاركة (المساهمة)

إن المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو: حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم, وتعدَّ المشاركة السياسية بعداً أساسياً من أبعاد التنمية السياسية وتعد المقياس لنمو الحكومات إذ إنَّ جميع الأنشطة التي يشارك فيها الأفراد باختيار الحاكم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر, أو غير مباشر أي المشاركة في جميع مستويات النظام السياسي[2], وتعد المشاركة السياسية أحد مقومات فاعلية النظام السياسي واستمرارية عمله, فالمشاركة السياسية تتصف بأنها سلوك يمارسه المواطنون طواعية للمساهمة في صنع السياسة العامة, واتخاذ القرارات على المستويات كافة, واختيار النخب الحاكمة ومراقبة الأداء الحكومي, والتعبير عن آرائهم حول القضايا التي تفرض نفسها على أجندة اهتمامات الرأي العام[3].

إن انعدام مبدأ المشاركة السياسية, وغياب قنوات الاتصال السياسي بين الحاكم والمحكومين والذي يعد عنصراً مهماً في تحديد أداء السلطة والنظام السياسي؛ لذلك تسعى الأنظمة السياسية إلى استخدامه لتحقيق الأهداف المنشودة من خلال الحملات الانتخابية, أو في المناسبات[4], وكل ذلك يؤدي إلى بروز أزمة المشاركة في جميع الدول؛ لذلك فإن أزمة المشاركة من بين أبرز الأزمات التي تواجه عملية التنمية السياسية, فهي تلك الأزمة الناتجة عن التزايد المستمر في عدد الراغبين في المشاركة السياسية ورسم السياسات العامة وصنع القرارات نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية وعدم تمكنهم أيضاً من الإسهام في الحياة السياسية, وتبرز خطورتها عندما يعجز النظام

(1) كاظم علي مهدي, مصدر سبق ذكره, ص132.

(2) سامية خضر صالح, "**المشاركة السياسية و الديمقراطية, اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**" (القاهرة: بدون دار نشر, 2005) ص19.

(3) زيد عدنان محسن العكيلي, أمير مالك مليوخ, مصدر سبق ذكره, ص23.

(4) محمد حمدان المصالحة, "**الاتصال السياسي" مقترب نظري– تطبيقي**, ط2, (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع, 2002) ص 55–56.

السياسي من خلال مؤسساته السياسية فلا يمكن أن تستوعب تلك الأعداد أو القوى الراغبة في تلك المشاركة, لذلك يجب على النظام السياسي باستيعاب هؤلاء الجماهير واشراكهم في العمل السياسي[1].

فضلاً عن انتشار الأمية في الثقافة السياسية وشيوعها وازدياد عدم الوعي السياسي في صفوف المواطنين, إذ إنَّها تعد من الأزمات الأكثر خطورة على عملية التنمية السياسية فإن عملية التحول والتغيير الذي طرأ على النظام السياسي العراقي, وتحليل وفتح المجال أمام الشعب العراقي للمشاركة في صنع القرار السياسي, وتأكيد الدستور العراقي الدائم على حق المشاركة السياسية لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو المذهبية أو القومية, والحالات التي فرضها الواقع من احتلال والوضع الأمني والاقتصادي والثقافي أفرز العديد من الأزمات منها أزمة المشاركة السياسية إلا أنه طرح حلاً لأزمة المشاركة في النظام السياسي وهو ما يعرف بالديموقراطية التوافقية وذلك تمثل بتشكيل مجلس الحكم على أساس محاصصة سياسية وقومية، وكذلك اعتمد هذا الأسلوب في تشكيل الحكومات العراقية لكن الديمقراطية التوافقية بحاجة إلى مقومات عديدة أهمها تتبلور في مفهوم الدولة على السلطة[2].

وأصبح النظام السياسي العراقي في أزمة حقيقية، كل هذه الموروثات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شكلت ضغوطا كثيفة على النظام جعلته يلجأ لخيار التعددية القائمة على أساس المحاصصة السياسية ؛ مما زاد من تفاقم أزمة المشاركة وزيادة مخاوف المواطنين وأن ظهور أزمة المشاركة جاءت نتيجة لشعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي العراقي الجديد لم يحل مشاكلهم, وأن النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها, وهي بعيدة عن هموم الناس وأهدافهم وكل ذلك أدى إلى عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية, وبذلك امتناع المواطنين من التعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم في السلطة؛ مما كان له أثر سلبي في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي[3], بالرغم من حماسة الناخبين تجاه المشاركة السياسية في العمليات الانتخابية في مرحلة ما بعد 2003 واستمرار الاندفاع نحو المشاركة بنسب متفاوتة إذ سجلت انتخابات عام 2005 مشاركة

(1) بوميدين طاشمة, مصدر سبق ذكره, ص93.

(2) ياسين سعد البكري, "التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية", **بحث منشور في:** أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية (بغداد: جامعة السليمانية, كلية العلوم السياسية والاجتماعية, 2011) ص336.

(3) أحمد فاضل جاسم داود, مصدر سبق ذكره , ص190.

بنسبة 79%، و62,4% عام 2010، و60% عام 2014 [1]، إلا أنها تراجعت تلك النسب في انتخابات عام 2018 فقد بلغت نسبة المشاركة حسب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 44% لذلك كانت نسبة الإقبال ضعيفة جداً مقارنة بالانتخابات الماضية, إذ ظهرت مقاطعة واسعة للعملية السياسية، وقرر الكثير من العراقيين عدم المشاركة في الانتخابات، تمثل ذلك في العزوف عن المشاركة بالانتخابات بسبب بروز عدم الثقة لدى الناخب العراقي بالمرشحين للانتخابات[2], وعدم القيام بواجباتهم تجاه المواطنين وعدم تلبية احتياجاتهم وأدى ذلك إلى عزوف الناخب وعدم الرغبة بالمشاركة في الانتخابات.

ويتضح مما سبق أن أزمة المشاركة في العراق تكمن في الوضع الأمني الذي يقف عائقا أمام المشاركة السياسية, مما يخلق تدنياً في مستوى نسبة المشاركة ولاسيما بعد أحداث داعش, فإن المجتمع العراقي يعيش في جو قائم على ولاءات متعددة, وأن الفرد العراقي يعيش في حالة من التخوف, وعدم الثقة من القوى السياسية التي تسيطر على الساحة العراقية بسبب ولاءاتهم الضيقة, وأيضاً بسبب أن أغلب تلك القوى السياسية لديها برامج محددة وضيقة والمعلن عنها تستهدف تحسين الوضع الأمني والاقتصادي إلا أنها متفاوتة في تطبيقها وعلى الرغم من ذلك تفوز في الانتخابات .

المطلب الثاني: الأزمات الفرعية

إن أزمات التنمية السياسية جميعها مرتبطة ببعضها البعض فلا تظهر أزمة بمعزل عن الأزمات الأخرى إذ إنَّ كل واحدة منها مكملة للأخرى, لذلك إنَّنا في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أزمات التنمية السياسية الفرعية في العراق وهي (أزمة الاندماج, وأزمة التغلغل, وأزمة التوزيع).

أولاً: أزمة الاندماج

إن الاندماج الوطني ليس وليد الصدفة، بل إنه انعكاس للتجانس داخل المجتمع كما أنه لا يتحقق بالقهر والقوة، وإنما هو وليد مشروع وطني متكامل يستند إلى العدالة والمساواة, فيعُرف بأنه: انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً فتتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة [3], لذلك فهو أحد الوسائل المهمة لعملية بناء الدولة, فإن

(1) من الحماسة الانتخابية إلى العزوف الانتخابي, المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسيات, متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art356.aspx

(2) نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية.. الأقل في 13 عاما, موقع قناة سكاي نيوز عربية على الانترنت, متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com, تاريخ الاطلاع (2019/6/6)

(3) ثناء فؤاد عبد الله, "**مستقبل الديمقراطية في مصر**" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2005) ص155.

نجاحها أو فشلها يتوقف على عملية الاندماج, ولا يمكن لأي نظام سياسي تحقيق وبناء قدراته المؤسسية إذا مالم تحقق الاندماج بين مكونات المجتمع, فضلاً عن أن هنالك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وتوسيع قدرات النظام السياسي على التغلغل, فإن ارتفاع مستوى الاندماج بين تلك المكونات في المجتمع يمنح النظام السياسي قدرة أكبر على التغلغل والعكس صحيح؛ لذلك فإن الاندماج مهم بالنسبة لاستمرار عمليات التنمية السياسية في داخل البلد[1].

يتمثل الاندماج على حد تعبير (لوسيان باي) الحل الفاعل لكل من أزمتي التغلغل والمشاركة, فإنها تتعلق بكيفية تنظيم الوحدات الاجتماعية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والدينية والعرقية والطائفية, وإدماجها في تكتل واحد أو كتلة واحدة منسجمة ومتجانسة, إذ تحدث هذه الأزمة عادة عند حدوث الاختلال في الفعاليات الرامية إلى حل ازمتي التغلغل والمشاركة, وتتطلب مواجهة هذه الأزمة وجود نخبة سياسية حاكمة تتجاوب مع قيم الأصالة والحداثة وتجاوبها مع تنوعات المجتمع المختلفة, مما يجعل النخبة السياسية أمام تحدي الاندماج الايدلوجي والثقافي ويجعل نجاحها في القيام بذلك نجاحاً للتنمية السياسية, وفشلها في تحقيق ذلك هو انتكاسة كبرى للتنمية السياسية[2].

أما في العراق فقد ظهرت أزمة الاندماج كغيرها من الأزمات الأخرى بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003 إذ كان للاحتلال دور بارز في تفكيك للدولة وتأصيل الهوية الوطنية وإعادة التركيب الجغرافي على أساس العنف والإكراه فيما بينهم[3], فإن العراق يعاني من عدم تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي, وذلك بسبب الخلاف على بعض مواد دستور عام2005 وعدم حسمها وتأسيس النظام السياسي على اساس المحاصصة السياسية التي ادت إلى نشوء فوضى سياسية وعدم استقرار سياسي مما ادى إلى حالة من الفوضى السياسية, وكذلك ضعف برامج الاحزاب السياسية واعتماد برامجها ليس على أساس برامج سياسية هدفها تحقيق تنمية سياسية حقيقية, وكذلك ظهور أحزاب لا يمكنها التعايش والاندماج مع غيرها من الأحزاب الأخرى بسبب طبيعة تكوينها[4]؛ لذلك يلاحظ أن القوى السياسية قليلة التفاعل مع بعضها البعض وجميعها تسعى إلى تحقيق مصالحها في الحكومة بصورة منفصلة

(1) وليد سالم محمد, مصدر سبق ذكره, ص 84-85.

(2) محمد شطب عيدان, مصدر سبق ذكره, ص 148.

(3) سالم توفيق النجفي, "**الدولة الوطنية المعاصرة و أزمة الاندماج والتفكيك**", سلسلة كتب المستقبل العربي (58) ط1, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,, 2008) ص13-20.

(4) وسام حسين على العيساوي, مصدر سبق ذكره, ص 112.

عن الأخرى وابتعدت عن وظائفها الطبيعية في صيانة العيش المشترك، وحماية التلاحم والاندماج؛ مما أدى ذلك إلى التأثير على السلطة السياسية والمواطن العراقي بعدم الاندماج وتحقيق التكامل وتفاقم أزمة الاندماج.

يرتبط موضوع الاندماج ارتباطاً وثيقاً بالحكم الفيدرالي وتشكيل الحكومة الفدرالية, فقد تبنى العراق وفق دستور عام 2005 الشكل الفدرالي للحكم في الدولة وفق المادة الأولى منه التي أقرت بأن إقليم كردستان, وسلطاته القائمة إقليم اتحادي وبهذا النص من الدستور هناك جزء من الأراضي العراقية أخذت نوع من الاستقلالية على أسس قومية [1], وعلى هذا الأساس فأن العراق اخذ شكلة الفيدرالي بالذات في منطقة اقليم كردستان وفق هذه المادة, إذ أن النظام الفيدرالي هو مرحلة متقدمة في تنظيم العلاقة ما بين الاقليم والمركز الا أن عملية التطبيق كانت غير صحيحة لذلك أدت إلى ظهور أزمة إخفاق في العلاقة ما بين الاقليم والمركز فأنها بذلك اثرت على مسيرة التنمية السياسية وضعف آليات الاندماج بينهما.

إن الاوضاع والاضطرابات التي ظهرت على الساحة العراقية وصولاً إلى الاضطرابات السريعة بعد انتخابات نيسان عام 2014، وطريقة إدارة الحكومة لملفات الأمن في محافظات العراق، وغيرها من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على بعض مدن ومحافظات العراق[2], وازدياد حدة الصراعات ونزوح الكثير من العوائل المختلفة من جميع أطياف الشعب إلى مناطق أمنة في المحافظات الأخرى, وقيام قوات البيشمركة التابعة لإقليم كردستان بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها بين الحكومة الاتحادية, وبين حكومة إقليم كردستان ومنها كركوك, ولعل أهم ما يمكن طرحة حول وجود أزمة الاندماج في العراق هو الاستفتاء الذي أقامه إقليم كردستان واصرار إدارة الإقليم على إقامته, لتحقيق هدفهم في إقامه الدولة الكردية حسب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصريها؛ فرفضت الحكومة العراقية الاستفتاء بشكل قاطع واعدته غير قانوني وغير دستوري وأصرت على أن لا تتعامل مع نتائجه بأي شكل من الأشكال, ودعت حكومة الإقليم إلى عدم إقامته.

ولكن إدارة الإقليم أصرت على قيامه وبتأريخ 2017/9/25 أُقيم الاستفتاء في المحافظات التابعة للإقليم وبعض المناطق المسيطرة عليها من قبلهم, فقامت الحكومة العراقية بإغلاق المطارات و المنافذ الحدودية داخل

(1) حيدر أدهم الطائي, "**مظاهر قانونية للطائفية في العراق**", **منشور في:** مجلة شؤون شرقية, (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي, العدد1, 2008) ص148-149.

(2) حسن مصطفى أحمد, خضر عباس عطوان, "خيارات الدولة للكرد في العراق –مرحلة ما بعد داعش", **بحث منشور في:** مجلة تكريت للعلوم السياسية, (بغداد: جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, العدد9, مجلد3, 2017) ص34.

الإقليم, وقامت بشن حملة عسكرية لاستعادة المناطق المتنازع عليها, وفعلاً استطاعت السيطرة عليها بعد انسحاب قوات البيشمركة منها[1], وبعد المفاوضات التي الحكومة المركزية رجعت العلاقة كما هي عليه قبل أحداث داعش 2014.

ويتضح مما سبق ان العراق يعاني من أزمة الاندماج والتكامل الوطني، وذلك لأسباب عديدة التي تعرقل مسيرة الدولة نحو تحقيق الوحدة والتكامل والاندماج وخاصة بعد أحداث (داعش) وما آلت آليه الأوضاع, وما تلاها استفتاء اقليم كردستان جعلت المجتمع العراقي يعاني من التشتت التي أدت إلى الهشاشة في الجوانب الاجتماعية مما جعله أمام حالة أشبه بالفوضى وتأثر قيمه وبنيته الاجتماعية بمختلف أشكالها إلى الضعف والتفكك, وعدم تحقيق الاندماج الاجتماعي ولكن بالرغم من ذلك هناك أدوار يقوم بها أشخاص ذو مكانة في المجتمع والدولة ومؤسسات المجتمع المدني لتوسيع فقرة الحوار والتسامح والتعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب العراقي .

ثانياً: أزمة التغلغل

إن أزمة التغلغل كأي أزمة أخرى غالبا ما ترتبط بينها وبين أزمات التنمية السياسية الأخرى, مثل أزمة الهوية وأزمة الشرعية, لذلك يشير مصطلح أزمة التغلغل إلى انها أزمة الإدارة والمقصود بها هو عدم قدرة الحكومة المركزية على التواجد الفاعل في مختلف أرجاء الإقليم الذي تمارس عليها سلطاتها, وأنه ليس بمقدورها بسط سيطرتها وأعمالها وسياساتها وقوانينها على سائر أقاليم دولتها وكذلك كافة الفئات والطبقات الموجودة في مجتمعها"[2], لذلك فإن أسباب ظهور أزمة التغلغل التي تصيب النظام السياسي في العراق هي[3].

1.الدور السلبي الذي تلعبه الدول المجاورة والإقليمية والدولية في العراق.

2.عدم قيام مصالحة وطنية عراقية شاملة وحقيقية إذ تفضي إلى اتفاق أو ميثاق وطني يتضمن المبادئ الرئيسة، والآليات التي تقبلها جميع القوى السياسية العراقية.

تتمثل أزمة التغلغل في العراق بضعف الدولة العراقية في إرساء دور مؤسساتها الإدارية والوظيفية لتقديم خدماتها إلى أفراد المجتمع، وعدم القيام بإصلاحات, وإنجازات عبر تلك المؤسسات مما يمكن المواطنين من

(1) أحمد السيد النجار وآخرون, "**حال الأمة العربية 2017-2018 :عام الأمل والخطر**", ط1, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,, 2018) ص 136-138.

(2) أسماء صالحي, مصدر سبق ذكره, ص30.

(3) كاظم علي مهدي, مصدر سبق ذكره, ص 132-133.

الاستفادة من المشاريع التي تقدمها الدولة, التي تعد من أهم وأخطر الأزمات التي تؤثر على الدولة وتحدث عندما يعجز النظام السياسي في الوجود في جميع مناطق الدولة والاحتكاك بجميع المواطنين في حياتهم اليومية, ويأتي ذلك لعدة أسباب منها, التعدد الاثني والطائفي، فضلاً عن الأسباب الجغرافية التي تتعلق بتضاريس الدولة فضلاً عن المحددات الطبيعية[1], ولا شك فأن الواقع العراقي يؤشر عليه بحالة من التراجع في العلاقة بين الفرد والدولة، فهنالك ضعف في المؤسسات ذات طبيعة تركيبية ووظيفية مرنة, ومنسجمة قادرة على تقديم خدمات تلبي حاجات اجتماعية وإنسانية عامة, وقد أسهم ذلك في حدوث أزمة التغلغل الأمنية التي مهدت إلى احتلال تنظيم داعش الإرهابي محافظات عراقية وتغلغل بها لعدة سنوات إذ تجلت أزمة التغلغل هنا في عدم استطاعة الحكومة المركزية فرض سيطرتها وتقديم خدماتها لتلك المناطق ولعدة سنوات إلا أنها في النهاية وبعد حربها على هذا التنظيم استطاعت تحرير هذه المناطق بسواعد ابطال القوات الأمنية والحشد الشعبي والإعلان أن كافة المناطق في العراق محررة من ايدي عصابات داعش الإرهابية, ونتيجة لما تقدم اتخذت أزمة التغلغل مدى يصعب التنبؤ بما ستؤول اليه مستقبلاً في العراق .

ثالثاً: أزمة التوزيع

إن التوزيع هنا المقصود به القدرة التوزيعية للنظام السياسي على توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية والسلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات, إذ يمكن قياس تلك القدرة من خلال تحديد كمية ونوعية المنافع الموزعة والمجالات الحياتية التي تشملها تلك العملية التوزيعية[2], وانها على حد وصف (صادق الأسود) الأزمة الأخيرة في العملية التنموية, إذ تنطوي على كيفية وجوب استخدام السلطات الحكومية وقدرتها في التأثير على توزيع المنافع والقيم بين أجزاء المجتمع ومن هو المستفيد من عمل الحكومة وما هي الأساليب التي تستخدمها الحكومة من أجل تقديم أكبر المنافع إلى كافة الأجزاء المختلفة للمجتمع[3],

يعاني العراق من مشكلة صراع سياسي داخلي بهدف السيطرة على الوزارات السيادية، ولاسيما وزارة النفط, إذ تتعلق أزمة التوزيع في العراق بتوزيع الثروات والموارد على كافة المواطنين في جميع أنحاء العراق، وتوزيع الدخل

(1) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي, "الاندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ", **بحث منشور في**, مجلة أورك للعوم الإنسانية, (بغداد: جامعة المثنى, العدد2, مجلد12, 2019) ص 1349.

(2) بوميدين طاشمة, مصدر سبق ذكره, ص63.

(3) صادق الأسود, مصدر سبق ذكره, ص 414.

القومي لذلك تظهر تلك الأزمة من خلال التفاوت الواضح بين الطبقات، ومحاولة النظام السياسي إعادة توزيع المدخولات لصالح فئات الشعب العراقي, بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي المخصص لشبكة الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا إن مقدار تأثرها في التخفيف من حدة الفقر, والتفاوت ونسبة الحرمان غير كافية إذ بالرغم من كل الإجراءات وغيرها التي اتبعت لتفادي ذلك إلا أن نسبة الفقر قد ارتفعت فهناك أكثر من 23%من سكان العراق عام 2014 يعيشون تحت خط الفقر[1].

إن أزمة التوزيع في العراق ظهرت لأسباب ومشاكل عديدة, منها مشاكل دستورية ومشاكل تشريعية وأداريه فضلاً عن عدم توزيع الموارد المادية بصورة عادلة, بالرغم من تحديد الدستور العراقي لعام 2005 أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي وتقوم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في الأقاليم والمحافظات المنتجة بإدارتها وتوزيعا على الشعب إلا أن هذا التوزيع لم يحصل بشكل عادل وهنالك تجاوز للسلطات المحلية لاختصاصاتها اللامركزية وتوسعها إلى اختصاصات فدرالية؛ مما أربك العلاقة بين المحافظات والمركز, وهنالك خلاف على تطبيق المادة(114) من الدستور التي لم تمنح للمحافظات غير منتظمة بإقليم سلطات مشتركة مع الحكومة الاتحادية على غرار الإقليم الذي منحتها اياه[2], فضلاً عن أن العراق يعاني من مركزية الجهاز الإداري وحصر السلطات الإدارية بالحكومة المركزية وعدم إعطائها للوحدات الإدارية, فضلاً عن الاختلال في العلاقة بين احتياجات البلد التنموية مع مستويات الادخار والاستثمار الذي يعد أحد الركائز الأساسية على التنمية السياسية والاقتصادية ونمو الناتج المحلي في البلد[3].

يعاني من أزمة التوزيع, وذلك لأسباب عديدة منها عدم التوزيع العادل للثروات والواردات بين جميع أفراد المجتمع, إذ إن هنالك فوارق طبقيه بين مكوناته, مما انعكس سلباً على حياة المواطنين, وأدى ذلك إلى تفشي البطالة وازدياد أعداد العاطلين عن العمل من الخريجين وغيرهم من أصحاب المهن وان التعيين في دوائر الدولة اصبح ليس على اساس الكفاءة وانما على المحسوبية, كذلك تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات الدولة ولحل أزمة التوزيع يجب على الدولة الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة وتقديم ما يمكن تقديمه من منافع وخدمات تسهم في بناء جسور الثقة

---

[1]() حيدر نعمه بخيت, ظاهر عمران موسى, "التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق", **بحث منشور في**, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, (بغداد: جامعة الكوفة, العدد32, مجلد10, 2015) ص42.

(2) عقيل فالح سلمان, مصدر سبق ذكره, ص82-83.

(3) المصدر نفسه, ص84-85.

بين الحاكم والمحكومين وحل تلك الإشكالات جميعها وتمتين الروابط بينهما بالتالي يؤيد ذلك دعم البرامج التنموية في البلد..

المبحث الثاني: سبل حل أزمات التنمية السياسية في العراق

إن حل ومعالجة أزمات التنمية السياسية مؤشر مهم على الاستقرار السياسي في جميع الدول, ومعظم الحكومات على اختلاف شكل الحكم فيها تسعى إلى تحقيق استقرارها عن طريق حل جميع أزمات التنمية السياسية داخلها, التي تحدث بسبب الخلل الحاصل في الأسس, والخطط التنموية وعدم إيجاد حلول تعالجها بالطرق الصحيحة والسليمة, ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الوسائل المقترحة لحل ومعالجة تلك الأزمات في العراق.

المطلب الأول: الوسائل والحلول السياسية

إن الوضع السياسي في العراق يعاني من قصور في تحقيق التنمية السياسية؛ مما أدى إلى تفاقم وظهور أزماتها مما القى بظلاله بشكل سلبي على أداء وفاعلية النظام السياسي, فهنالك وسائل سياسية عديدة من شأنها حل تلك الأزمات وتحقيق تنمية سياسية حقيقية في داخله, ومن أهم تلك الحلول كالاتي:

اولاً: تطبيق الديمقراطية التوافقية الصحيحة وإلغاء مبدأ المحاصصة

أن هدف الديموقراطية التي طبقت في العراق بعد عام 2003 المعلن بناء مؤسسات النظام السياسي على أسس ديموقراطية، ولكن سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ترسيخ المحاصصة وتقسيم العملية السياسية بين الأكثرية, والأقلية قائم على أساس طائفي, وعرقي وليس على أساس أيديولوجي, ومن الاختلافات هنا أن لكل مكون من المكونات أحزاب تمثل كل منها مكوناتها, فأن الديمقراطية التوافقية عملياً طُبقت هذه النظرية في العراق ولكن ليست بالصورة المطلوبة, وأخذ توزيع المناصب على هذا الأساس مما أدى إلى أضعاف الحكومة والنظام السياسي وعدم الانسجام بين الفرقاء داخل البرلمان[1].

إلى جانب ذلك برزت الانتماءات الضيقة على حساب الانتماءات الشاملة مما شكل ذلك عائقاً أمام التنمية السياسية في تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وبروز أزمات التنمية السياسية مرة أخرى لاسيما أزمة الهوية وأزمة الاندماج, ولوضع حل لأزمات التنمية السياسية في العراق يجب تطبيق الديموقراطية التوافقية المبنية على أساس تحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع الواحد من دون أي تمييز طبقي أو عرقي أو غير ذلك وليست مبنية

(1) مصطفى إبراهيم سلمان، المصدر السابق, ص273-272.

على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية[1], مما تؤدي إلى نجاح بناء المواطنة العراقية الحقيقية والتحول الديمقراطي السليم والتحول نحو البناء, إذ تشكل الديمقراطية التوافقية أحد النماذج المقترحة لمعالجة أزمات التنمية السياسية في المجتمعات التعددية، فهي تختلف عن الديمقراطية التمثيلية، التي لا تستند إلى عناصر التنافس الجيد فهنالك اغلبية حاكمة واقلية معارضة المتواتر على أسلوب الاقتراع أو الانتخاب.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن تطبيق الديمقراطية التوافقية وإلغاء المحاصصة من شأنها أن تحل أزمات التنمية السياسية , ولابد من التأكيد أن الديمقراطية ليس من الضروري أن نعد تطبيقها في العراق معياراً لنجاح التنمية السياسية أو فشلها ولكن أذا لم تحل هذه الأزمات فإنها تحقق مشاركة أكثر للأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لحل تلك الأزمات.

ثانياً: توسيع المشاركة السياسية(الشعبية)

إن ضعف المشاركة السياسية في العراق جاء بسبب التعصب المجتمعي الذي ساهم في توجه الثقافات نحو أوجه بعض الاستثناءات في الالتقاء مع الثقافات الفرعية الأخرى[2], رغم تردي الأوضاع الأمنية وتعقدها فأن المشاركة في الانتخابات كانت جيدة و واسعة نوعاً ما ولكن تحتاج إلى توسيعها بشكل أكثر وهنا يبرز دور الأحزاب السياسية فيما يخص مسألة المشاركة السياسية من خلال تعبئة الجمهور على ضرورة الانتخاب وهذه تعدَّ من أهم وظائف الأحزاب السياسية التي تحولها وذلك بأن تكون طرفاً مهماً في عملية التنمية السياسية والدور الذي تلعبه في تحقيق الإصلاح السياسي[3].

يتمثل تحقيق التنمية السياسية بصور المشاركة السياسية فهي: عملية بناء المؤسسات وتوسيع قاعدتها والتي تعد بعداً أساسياً من أبعاده التنمية السياسية, لذلك يتطلب توسيعها بنموذج ديمقراطي وشمول أكثر الأفراد في المجمع في صنع ورسم السياسات وتنفيذ القرارات, إذ إن توسيع المشاركة السياسية للشعب في العملية السياسية يمثل التعبير الحقيقي للديمقراطية[4] , فالمشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب العراقي, وتؤدي إلى توفير الأمن, والاستقرار

(1) ياسين أشور جوهر, مصدر سبق ذكره, ص128–130.

(2) أثير إدريس عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص207 .

(3) هايل ودعان الدعجة, "الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية", صحيفة الرأي, متاح على الرابط: http://alrai.com/article/38564.html تاريخ الاطلاع (2019/8/20)

(4) محمد باسم حمزة, مصدر سبق ذكره, ص71.

السياسي داخلة أضافه إلى إنها توفر للحكومة فرصة التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته لذلك فإنها تعد من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية السياسية في العراق[1], فأن هذا يؤدي إلى حل أزمات التنمية السياسية ولاسيما أزمة المشاركة.

ثالثاً: تطبيق العدالة الانتقالية

يعد مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي إثارة الكثير من التساؤلات حول مضمونها والآليات التي تنتهجها في تطبيقها بمختلف اتجاهاتها, لذلك تعرف على أنها استجابة لتوفير الحقوق لكافة أبناء المجتمع وتعزيز إمكانات تحقيق السلام والديموقراطية، فإنها ليست شكلا من أشكال العدالة، بل هي تكييف للعدالة على النحو الذي يتلاءم المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات وإعادة البناء في أعقاب الحرب[2].

فهنالك غياب لأدوات العدالة الانتقالية في العراق على الرغم من وجود ملامح واضحة لها في الدستور العراقي لعام 2005, إلا انها تفتقر إلى تبني قانون متخصص لتطبيقها, فإنها توجه القوى الاجتماعية والسياسية من أجل تحقيق العدالة, وتكافؤ الفرص لتفعيل دورها في بناء حوار مجتمعي وتعزيز قيم الديمقراطية وبناء السلام على أساس المشاركة الحقيقية لمختلف أبناء الشعب, وزيادة وعيهم لكي يصبحوا مؤهلين للمشاركة في رسم وصنع القرارات المصيرية[3] .

فإنها تعدّ ركناً أساسياً في المصالحة الوطنية وتسعى لتحقيقها بين أفراد المجتمع من جهة، وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى, وذلك بالأسلوب الديمقراطي التوافقي التصالحي وليس بالعقاب والثأر, فأنها تلتقي مع الهدف الأساسي لغايات التنمية السياسية الا وهي الديمقراطية فهي: تعدَّ عاملاً أساسياً لتحقيقها وحل أزماتها, فهي تسهم في إعادة الاستقرار والسلام الاجتماعي والانتقال إلى المسار الديمقراطي الصحيح[4], وتسعى لتأسيس

(1) محمد باسم حمزة, المصدر السابق , ص71-72.

(2) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "ماهي العدالة الانتقالية" ، متاح على الرابط:
https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice , تاريخ الدخول 2019/8/20.

(3) علاء عبد الحسن السيلاوي," تجربة العدالة الانتقالية في العراق: المفهوم و معوقات التطبيق", **بحث منشور في:** مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, (بغداد: جامعة الكوفة, العدد33, المجلد1, 2017) ص308.

(4) يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح, "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: قراءة ثقافوية أنثروبولوجيا", **بحث منشور في:** مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, (بغداد: جامعة واسط, العدد 21, المجلد1, 2016) ص241.

ألية لتوثيق المعلومات حول انتهاك حقوق الإنسان, والعمل على تنمية الوعي المجتمعي لمفاهيمها وأهدافها[1], فأن الهدف الأساس لضرورة تطبيقها في العراق ولاسيما في المدة التي تلت أحداث تنظيم داعش الإرهابي وما نتج عن ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان من قبلهم وكشف المسؤولين عنها ومحاسبتهم[2], مع ضرورة تعويض أهالي الضحايا مادياً ومعنوياً ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية والمجتمعية.

رابعاً: القضاء على الفساد بكل أشكاله

يعدَّ الفساد من المظاهر الخطيرة التي ترافق العملية السياسية والنظام السياسي, فتعد ظاهرة خطيرة تنخر في جسد المجتمع والنظام السياسي معاً, فظاهرة الفساد في العراق أثرت بشكل كبير على مسار التنمية في العراق بكل أنواعها وعلى ثروات البلد, وباتت من أهم الظواهر الخطيرة التي يواجهها النظام السياسي في العراق في ظل وجود بيئة حاضنة لها[3].

فإن مكافحة الفساد توفر الدعم والإرادة السياسية فهذا يعطي دفعا أكبر في تحقيق التنمية السياسية، وفي جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية, لذلك فمن الضروري للالتزام بمحاربة الفساد في جميع ما يتعلق بأداء الوظيفة العامة [4] , إن مكافحة الفساد والقضاء عليه من ضروريات توفر الحكومة الرشيدة في العراق من أجل دفع وعي صناع القرار والمواطنين على حد سواء وتنظيم فاعلية وأداء النظام السياسي, وفي هذا السياق أعلنت الحكومة العراقية عن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات 2010-2014, وجاء ذلك من أجل استكمال جميع متطلبات مكافحة الفساد ومحاربته وانهائه بجميع أشكاله, فهنالك ثلاثة مؤسسات رقابية في العراق مهمتها القضاء على الفساد بكل أشكاله وصوره وهي ديوان الرقابة المالية, هيأة النزاهة, المفتشون العموميون[5], فقد اتخذت

(1) يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح, المصدر السابق , ص241.

(2) زينب محمد صالح, "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي", **بحث منشور في:** مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, (بغداد: جامعة واسط, العدد6, 2016) ص162.

(3) إسراء علاء الدين نوري, "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد: دراسة حالة العراق", **بحث منشور في:** مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية,(بغداد: جامعة تكريت, العدد6, مجلد2, 2010) ص384-385.

(4) محمد سلمان محمود وهيفاء مزهر الساعدي, " الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات", **بحث منشور في:** المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون,(بغداد: جامعة أهل البيت -كربلاء, 2017) ص14-15.

(5) ياسين محمد حمد وأحمد عدنان كاظم," فاعلية إدارة عمليات الحوكمة في مكافحة الفساد منظور تحليلي مقارن", **بحث منشور في:** مجلة تكريت للعلوم السياسية,(بغداد: جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, 2018) ص29-30

الحكومة العراقية إجراءات من شأنها مكافحة الفساد ففي عام 2016 وضعت هيئة النزاهة رؤية جدية شاملة استكمالا للاستراتيجية الوطنية التي تقوم على تشخيص هذه الظاهرة أولاً ثم تحديد أسباب نشؤها, وإصدار خارطة طريق لمكافحة الفساد على المستوى القريب والمستقبلي[1].

خامساً: تحقيق الاستقرار السياسي

إن حالة الاستقرار السياسي تعد احدى المكونات الأساسية للتنمية السياسية أن تحقيق الاستقرار السياسي يؤدي إلى تنمية سياسية في البلد وذلك من خلال ما يقدمه النظام السياسي من نشاطات تنموية أو مشاريع إصلاحية خلال أداء دوره في حكم البلاد بما ينعكس على ما يتم تحقيقه لها في الدولة, إذ يمثل الاستقرار السياسي حالة التوازن بين الأفراد والمجتمع ويجب أن يكون هذا التوازن في النظام السياسي والمجتمع معاً, لذلك يرتبط استمراره بثلاثة عناصر وهي صراعات النخبة الحاكمة, والعلاقة بين الدولة والمجتمع, والثقة المتبادلة بين النظام السياسي والمواطنين[2], لذلك أن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق من خلال مؤشراته السابقة تؤدي إلى معالجة أزمات التنمية السياسية لان الاستقرار السياسي والتنمية السياسية لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر, فلا يمكن للتنمية أن تتحقق أهدافها دون وجود استقرار سياسي, ولا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي دون تحقيق تنمية سياسية حقيقية.

المطلب الثاني: الوسائل والحلول الاجتماعية والثقافية

ما يزال الوضع الاجتماعي والثقافي في العراق يعاني من عدم وجود آليات لتحقيق تنمية سياسية حقيقة, فان النهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي أمر لابد منه من أجل وضع وسائل وحلول جادة وحقيقية لحل أزمات التنمية السياسية, فهنالك وسائل عديدة من شأنها حل تلك الأزمات وهي:

اولاً: الوسائل الاجتماعية

1.تحقيق الوحدة الوطنية ودعم قيم المواطنة

يعاني العراق من ضعف في مفهوم المواطنة وتغليب الهويات الفرعية على الهوية الوطنية الشاملة, لذلك يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات من شأنها تعزيز الهوية الوطنية وذلك من خلال تحقيق الوحدة الوطنية بين جمع

(1) ياسين محمد حمد وأحمد عدنان كاظم، المصدر السابق، ص30.

(2) ناصر نايف حديثه الخريشا," التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017", **رسالة ماجستير غير منشورة**, (عمان: جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, 2017) ص15-19.

مكوناته وطوائفه المختلفة, فتعد الوحدة الوطنية قاعدة الارتكاز للبناء الحضاري وللتنمية والتقدم والتطور في جميع المجالات, وفي حال افتقاد الشعب الشعور بالوحدة الوطنية يعني افتقاده للقواعد الأساسية الآمنة, ويفقد قدرته على احتواء الأزمات التي تنشأ نتيجة الاختلافات العرقية والدينية, وعلى هذا الأساس يجب على النظام السياسي تفعيل دور الوحدة الوطنية وسد كل الثغرات والمنافذ لكي لا يقسم البلد ومنع الدول الأخرى أيجاد مواطئ قدم من التدخل في شؤونها الداخلية والعبث بمقدرات الشعب ومصالحه وتشجيع العنف والتقاتل ما بين مكوناته[1].

يجب على العراق تبنى مشروع وطني يتمثل بثقافة المواطنة الحقيقية, ومن خلاله يتم بناء ثقافة واقعية تكون انطلاقة نحو جيل يتميز بنظرة حقيقية لمجتمع متحضر منفتح يقر بقبول الآخر, واحترام الرأي والنقد البناء الذي يحمل معه الحلول دون التشهير وغرس ثقافة الحوار الهادئ السلمي للوصول إلى قناعة مشتركة وهذا جزء أساسي في بناء مواطنة صالحة؛ وبذلك يؤدي إلى تحقيق مفهوم المواطنة وهي الصفة القانونية بدون تمييز بين المواطنين, وتظل تلك الولاءات الفرعية تعمل تحت ظل الولاء الوطني للدولة والوطن لها احترامها[2], إذ إنّ من مقومات الوحدة الوطنية هو دور وطبيعة النظام السياسي إذ يقع على عاتقه مسؤولية تحقيق التعايش السلمي فضلاً عن تعميق الولاء للوطن وتعزيز ثقافة الحوار وتلبية احتياجات الجميع بدون استثناء ويجب على النظام السياسي ان يكفل الحرية والعدالة للجميع، فضلاً عن دور الشعب بجميع مكوناته في تحقيق الاندماج والتوافق الداخلي، ونشر ثقافة قبول الآخر وتفعيل مفهوم المواطنة وبذلك يتحقق التماسك الاجتماعي فيما بين جميع المكونات وتحقق الوحدة الوطنية ويعني ذلك القضاء على أزمة الهوية [3].

2. تفعيل مشروع المصالحة الوطنية

تعرف المصالحة الوطنية بأنها "عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية المبنية على أساس التسامح والعدل وأزاله آثار الصراعات الماضية من أجل تحقيق تعايش سلمي بين

([1]) عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ", **بحث منشور في:** مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, (بغداد, الجامعة المستنصرية , العدد 22, 2012) ص 176-177.

(2)عبير سهام مهدي, عمار حميد ياسين, "**إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام2003", منشور في:** مجلة السياسة والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية, العدد 28-29, 2015) ص401-403.

(3) عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق", مصدر سبق ذكره, ص181-182.

جميع أطياف المجتمع وذلك يضمن الانتقال الصحيح للديموقراطية من خلال آليات وإجراءات محددة[1], وبناءً على هذا التعريف فإن تفعيل مشروع المصالحة الوطنية من أهم وسائل حل أزمات التنمية السياسية في العراق فهو يعالج الصراعات السياسية والعنف الطائفي, وإن أهم مميزات هذا المشروع أنه يجمع بين أطياف الشعب العراقي جميعاً من دون النظر إلى العرق أو الدين أو المذهب أو القومية ومن أهدافة أيضاً تحقيق التعايش السلمي عبر المصالحة السياسية والمجتمعية, لذلك يجب محاسبة كل من يسيء متعمدا للمصالحة الوطنية، بغض النظر عن مذهبه أو منصبه أو شخصه, هذا وقد وصفت وثيقة بغداد للتسوية النهائية بأنها " الخيار الاستراتيجي الأفضل, وبديلها ما هو احتراب أهلي مرشح بقوة أن ينتهي بتقسيم البلاد أو يبقيها في مربع اللا أمن واللا استقرار واللا تنموية الذي يدفع ثمنه الجميع أو مصيرها دويلات عرقية طائفية تنازع السلطة والثروة والسيادة معاً[2].

فالمصالحة الوطنية تؤدي إلى بناء النسيج المجتمعي في العراق بما يتفق مع تحقيق شراكة بين العراقيين وكذلك توزيع السلطة والثروة وطريقة إدارة الدولة, وهذا كله يحقق مجتمعاً وطنياً متعايشاً وآمناً في دولة تعبر عن جميع مواطنيها بعدالة ومساواة ويشعر فيها الجميع بالانتماء للعراق وهذا يؤدي إلى نجاح عملية التنمية السياسية في العراق و حل جميع أزماتها.

3. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني

إن عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث هي خطوة مهمة وصحيحة في طريق التنمية السياسية، إذ إنَّها تسعى بمختلف الوسائل للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف والمرض والتهميش السياسي والاجتماعي[3], فإنها تقوم بدور مهم في الممارسات الديموقراطية, فإنها تؤدي وظائف عديدة من شأنها تعزيز قيم الديمقراطية, ومنها تعزيز حرية التعبير وتوعية الناخبين وتشجيعهم للمشاركة في الانتخابات, ومواجهة جميع مظاهر العنف وجميع أشكال التمييز القائم على أساس العرق والدين والجنس واشاعة ثقافة الحوار وبناء السلام في المجتمع[4], فتعزيز دور هذه المؤسسات ليست كأنها منظمات خيرية تسعى لتقديم الخدمات بل أنها مؤسسات

(1) مثنى فائق مرعي," مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات", **بحث منشور في:** مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية, (بغداد: جامعة النهرين, العدد6, 2018) ص52.

(2) مثنى العبيدي, "ما المطلوب من المصالحة الوطنية في العراق؟", مؤسسة الفكر العربي, 2019, متاح على الرابط: https://arabthought.orglcssm تاريخ الدخول 2019/8/20.

(3) عباس فاضل محمود, مصدر سبق ذكره, ص 626.

(4) مصطفى إبراهيم سلمان, مصدر سبق ذكره, ص267.

ديمقراطية تسعى إلى تحقيق تنمية سياسية حقيقية وذلك من خلال ما تقوم به من إجراءات من شأنها تعزيز قيم المواطنة والمشاركة السياسية والولاء للوطن داخل المجتمعات, فإن تعزيز دورها سيؤدي إلى تقليل الصراعات الموجودة داخل المجتمع والنظام السياسي وتنفيذ برامج الإصلاح وتوعية المجتمع والمواطنين بضرورة مشاركتهم في الانتخابات, لأنها مؤسسات تعنى بالدفاع عن الديمقراطية وتحقيق تنمية في مجتمع وتطويره [1].

4. تحقيق الاندماج والتكامل الوطني

إن موضوع الاندماج والتكامل الوطني أخذ يحظى بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر لما له من دور كبير في حل ومعالجة الكثير من أزمات التنمية السياسية ولاسيما أزمة الاندماج والتغلغل التي تؤثر على أداء وفاعلية الأنظمة السياسية, فإن مفهوم الاندماج يكمن في تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم بتمثيل عاداتها وتقاليدها وأنماط عيشها واكتساب هوية لتعزيز انتسابهم للدولة وتوطيد وولائهم لها[2], ومما لا شك فيه أن العراق يتكون من تركيبه سكانية متنوعة عرقياً ودينياً وطائفياً وقومياً ومن هنا يأتي الاندماج والتكامل الوطني ليخلق فرصاً وحقوقاً متساوية لجميع المكونات داخل الدولة لتكون أكثر اندماجاً فيما بينها, ويهدف تحقيق المساواة بين أطياف المجتمع ويسعى لأداره ذلك التنوع ليسهم في بناء وحدة وطنية قائمة على التنوع[3], فأن الاندماج يسعى إلى تحقيق الانسجام والتجانس وتعزيز الانتماء والولاء للوطن, وأنه يحقق الاستقرار السياسي وله دور مهم ببناء الدولة والأمة, لذلك ان تحقيق الاندماج بين جميع مكونات المجتمع يمنح النظام السياسي قدرة أكبر على التغلغل[4].

5. الحد من الفقر والقضاء على البطالة

تعد البطالة والفقر من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع في العراق نتيجة للأثار السلبية الناتجة عنها, فتعدّ محور مشاكل وأزمات التنمية في المجتمع وتفشي العديد من الظواهر السلبية مثل العنف والجريمة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، فضلا عن أنها تعيق عملية النمو الاقتصادي والسياسي داخل البلد[5], فأن الحد من الفقر

(1) شيلان واحد سعيد, "مؤسسات المجتمع المدني واثرها في عملية التحول الديمقراطي: العراق أنموذجاً", **رسالة ماجستير غير منشورة**, (بغداد: جامعة السليمانية, كلية القانون والعلوم السياسية, 2010) ص78.

(2) رياض عزيز هادي،" المشكلات السياسية في العالم الثالث "،ط2(بغداد: مطابع التعليم العالي، الموصل،1989)، ص362.

(3) حميدة عبد الحسين محمد, مصدر سبق ذكره, ص1339.

(4) وليد سالم محمد, المصدر السابق, ص270.

(5) مي حمودي عبد الله, " واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها", **بحث منشور في:** مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد37, 2013) ص144.

والقضاء على البطالة عن طرق فتح مشاريع خاصة جديدة تواكب عدد ومؤهلات الخريجين وأصحاب المهن حسب المستوى العام للبلد من شأنه التخفيف من مستوياتها[1] ويؤدي ذلك إلى الاتجاه نحو بناء تنموي حقيقي في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبذلك يؤدي إلى حل تحديات وأزمات التنمية لاسيما السياسية منها.

ثانياً: الوسائل الثقافية

1.تعزيز دور التنشئة الاجتماعي والسياسية في تعزيز الثقافية السياسية والوعي السياسي

إن عملية التنشئة السياسية الاجتماعية، هي :النشاط السياسي الذي يهتم بالمواطن الناضج والواعي, وأن معناه الواسع هي تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة بواسطة اكتساب لثقافة سياسية معينة وأنها عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته وبدرجات متفاوتة [2], فإنها تؤثر بشكل كبير على عملية التحول الديمقراطي لما لها من أهمية في تنمية وتطوير المجتمع واستقراره من خلال خلق مجتمع متماسك واعٍ لحقوقه وواجباته وقادر على أداء دوره في المجتمع, وأيضاً تعمل على رفع الوعي السياسي لأفراد المجتمع ليتسنى له معرفة حقوقه السياسية والقيام بواجباته السياسية[3] تبرز عملية التنشئة الاجتماعية السياسية في دورها الكبير في عملية المشاركة السياسية من خلال ما تقدمه من توعية للأفراد لتحديد سلوكهم السياسي الذي يتحدد من خلالها، إذ إنَّ طبيعة القيم التي يحملها الأفراد نتيجة للتنشئة السياسية الاجتماعية تنعكس في وعيهم السياسي, ونوعية ثقافتهم السياسية التي يحملونها, وكيفية استجابتهم للموضوعات السياسية التي تطرحها, ومن خلال ذلك يتضح دورهم ومشاركتهم في الحياة السياسية[4].

2.تعزيز برامج محو الأمية والقضاء على التخلف

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق تتفاعل بقوة مع المشاكل السياسية, ولأجل تحقيق تنمية سياسية ناجحة لابد من تصحيح تلك المشاكل والتعامل معها بصورة إيجابية, فقد مر العراق منذ عام 2003, بظروف اجتماعية وسياسية مضطربة أثرت بشكل واسع على الواقع التعليمي والثقافي فيه، ومن أهمها تفاقم وجود الأمية والتخلف لأفراد المجتمع وفقد العديد من الشباب مواصلة تعليمهم بسبب الظروف المجتمعية والسياسية

(1) المصدر السابق، ص148.

(2) ياسين البكري وهالة كريم تركي, مصدر سبق ذكره, ص43.

(3) المصدر نفسه, ص 228–229.

(4) وسام حسين علي, "دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في المشاركة السياسية", الحوار المتمدن, العدد4762, 2015/3/29, متاح على الرابط: http://www.alhewar.org/debat تاريخ الاطلاع (2019/8/5)

واضطرارهم للعمل لتأمين ظروف العيش، بل إن بعضهم قد حرم من التعليم أصلاً واصبحوا يجهلون القراءة والكتابة فانقطعت صلتهم بالتطورات العلمية والثقافية والتكنولوجية أساسا فأصبحوا في أعداد الأميين[1],

يعاني العراق من أزمة تخلف في جميع القطاعات لاسيما التعليمية والصناعية والزراعية مما أدى إلى انعكاس هذا التخلف سلباً على واقع التنمية فيه وأن إرادة التنمية لدى الجمهور كانت متخلفة وضعيفة, مما شكل ذلك عائقاً أمام تحقيق التنمية في العراق[2], وضمن إطار مبادرة محو الأمية في العراق أطلق الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية في العراق للأعوام 2011–2015 وكان هدفها تقليل نسبة الأمية والحد منها وكلفت وزارة التربية بالتعاون مع يونسكو العراق إلى دعم جهود ومساعي الحكومة العراقية التي تهدف إلى بناء وتطوير استراتيجية وطنية لمحو الأمية وكانت غايتها تقليل الأمية بنسبة 50% على جميع المستويات بحلول عام 2015[3], إلا أن هذه المبادرة لم تستطع الوصول إلى غاياتها وذلك بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي حدثت في العراق ومن أهما أحداث داعش وما نتج عنها من تداعيات من نزوح للعوائل وتخلف الأطفال والشباب عن المدارس ونشوء ثقافة العنف والحرب والتدمير الذي وقف أمام البناء التنموي للمجتمع والدولة, ومن بين أهم الوسائل المهمة لحل أزمات التنمية هو الوصول إلى مجتمع متحضر وخالٍ من الأمية .

(1) نقلاً عن: مثال عبد الله العزاوي," إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية تحليلية", **بحث منشور في:** مجلة آداب الفراهيدي, (بغداد: جامعة تكريت, كلية الآداب, العدد17, 2013) ص268.

(2) المصدر نفسه, ص70–72.

(3) مثال عبد الله العزاوي, المصدر السابق, ص274.

الخاتمة

سعت الدراسة الى بحث وتحليل وتقديم نموذج تكاملي يجمع بين أزمات التنمية السياسية وبين سبل حلها في العراق الذي يعاني من قصور في تحقيق التنمية السياسية؛ مما أدى إلى تفاقم وظهور أزمات عديدة تتمثل في أزمة الهوية وأزمة المشاركة وأزمة الشرعية وأزمة الاندماج والتكامل وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع, مما القى بظلاله بشكل سلبي على أداء وفاعلية النظام السياسي, فكل تلك الأزمات التي ذكرت خلال هذه البحث هي متداخلة ومترابطة فيما بينها، وتحكمها علاقات تؤثر فيما بينها, أما الوسائل والآيات التي من شأنها حل تلك الأزمات, فقد وضعت هذه الدراسة بعض الحلول العملية, منها سياسية, ومنها اجتماعية, ومنها ثقافية وكالاتي:

اولاً: الوسائل والحلول السياسية

تطبيق الديمقراطية التوافقية الصحيحة والغاء مبدأ المحاصصة وتوسيع المشاركة السياسية(الشعبية) وتطبيق العدالة الانتقالية والقضاء على الفساد بكل أشكاله وتحقيق الاستقرار السياسي .

ثانياً: الوسائل والحلول الاجتماعية والثقافية

تحقيق الوحدة الوطنية ودعم قيم المواطنة وتفعيل مشروع المصالحة الوطنية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق الاندماج والتكامل الوطني والحد من الفقر والقضاء على البطالة , وتعزيز دور التنشئة الاجتماعي والسياسية في تعزيز الثقافية السياسية والوعي السياسي وتعزيز برامج محو الأمية والقضاء على التخلف.

الاستنتاجات:

خرجت هذه الرسالة بجملة من الاستنتاجات من الممكن أن نستعرضها عبر الآتي:

1. استخدام الفدرالية على أساس طائفي ومناطقي وعرقي يعد مخالفاً لمبادئ اللامركزية.
2. وجود مقومات عديدة للتنمية السياسية في العراق الا أن تفاقم الوضع في العراق وضعف الخطط التنموية أدى إلى ظهور أزماتها.
3. هنالك عزوف متفاوت من قبل المواطنين للمشاركة في الانتخابات مما أدى الى تفاقم أزمة المشاركة.
4. بسبب وجود أزمة التوزيع أدى ذلك إلى حدوث خلل في توزيع الثروات والموارد الطبيعية على جميع افراد المجتمع .
5. بالرغم من وجود دوافع ومقومات عديدة للتنمية السياسية في العراق إلا أن هنالك الكثير من الازمات التي وقفت إمام نجاح عملية التنمية السياسية فيه.

6.إن بناء اي مجتمع تعددي حر وديمقراطي لا يمكن له النجاح والاستمرار الا من خلال تطبيق تنمية سياسية حقيقية وفي نفس الوقت ان النظام السياسي الديموقراطي هو الافضل نحو تطبيق التنمية السياسية وتحقيق الاستقرار السياسي.

7. عدم وجود مشاركة سياسية فعالة لإفراد المجتمع من خلال القوى السياسية والتي تعد الضمانة الحقيقية للخروج من الازمة الراهنة والناجمة عن وجود أزمات للتنمية السياسية من بينها أزمة المشاركة وحالة من عدم الاستقرار السياسي.

التوصيات:

1. العمل على بناء رؤية واضحة لتحديات أزمات التنمية السياسية في العراق والعمل على حلها لتحقيق تنمية سياسية حقيقية مبنية على أساس ديموقراطي.
2. تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بصورة حقيقية.
3. ضرورة العمل على نشر ثقافة المواطنة وتحقيق الوحدة الوطنية بين جميع مكونات الشعب العراقي والعمل ترسيخ الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي فيما بينهم.
4. تحقيق ما يعرف بالعدالة الانتقالية المبنية على أساس العدل واحترام القانون والمساواة بين الجميع في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.
5. دارسة التجارب الدولية فيما يخص وضع اليات وحلول لازمات التنمية السياسية ووضع خيارات أوسع في التعامل الإيجابي مع التجربة العراقية.

المصادر

1. أحمد, حسن مصطفى, خضر عباس عطوان, "خيارات الدولة للكرد في العراق –مرحلة ما بعد داعش", بحث منشور في: مجلة تكريت للعلوم السياسية, (بغداد: جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, العدد9, مجلد3,2017).

2. الأسود, صادق, "علم الاجتماع السياسي أسسه وابعاده",(بغداد: مكتبة السنهوري, 1990).

3. بخيت, حيدر نعمه, ظاهر عمران موسى," التحويلات الاجتماعية ودورها في اعادة توزيع الدخل في العراق", بحث منشور في: مجلة الغري للعلوم الاقتصادية, (بغداد: جامعة الكوفة, العدد32, مجلد10, 2015).

4. البكري, ياسين سعد, "التعايش السلمي في العراق في ظل الانقسامات الفئوية", بحث منشور في: أعمال المؤتمر السنوي الثاني لكلية العلوم السياسية والاجتماعية (بغداد: جامعة السليمانية, كلية العلوم السياسية والاجتماعية, 2011).

5. البكري, ياسين وتركي, هالة كريم," التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق" ط1, (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة, 2013).

6. جبر, ابتسام حاتم علوان, دنيا محمد," بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية", بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية, (بغداد: الجامعة المستنصرية, العدد 35–36, 2017).

7. جوهر, ياسين اشور," أزمات التنمية السياسية في العراق: دراسة في علم الاجتماعي السياسي", رسالة ماجستير غير منشورة, (بغداد: جامعة السليمانية, كلية القانون والسياسة, 2010).

8. حكمت, منى حمدي," مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق", بحث منشور في: مجلة العلوم السياسية (بغداد: جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, العدد 52, 2016).

9. حمد, ياسين محمد وأحمد عدنان كاظم," فاعلية إدارة عمليات الحوكمة في مكافحة الفساد منظور تحليلي مقارن", بحث منشور في: مجلة تكريت للعلوم السياسية,(بغداد: جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية, 2018) .

10. حمزة, محمد باسم," التنمية السياسية في العراق بعد عام 2003: الدوافع والمعوقات", رسالة ماجستير غير منشورة, (بغداد: جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2016).

11. الخريشا, ناصر نايف حديثه," التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999–2017", رسالة ماجستير غير منشورة, (عمان: جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, 2017).

12. داود, أحمد فاضل جاسم," عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية", بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية, (بغداد: الجامعة المستنصرية, العدد25, 2014).

13. الدعجة, هايل ودعان, "الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية", صحيفة الرأي, متاح على الرابط: http://alrai.com/article/38564.html .

14.رزاق, فاتن محمد, علاء جبار أحمد, "ضعف الهوية الوطنية وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي", بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية, بغداد, العدد26–27, 2015).

15.زامل, يوسف عناد وزينب محمد صالح, "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: قراءة ثقافوية أنثروبولوجيا", بحث منشور في: مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, (بغداد: جامعة واسط, العدد 21, المجلد1, 2016).

16.سعيد, شيلان واحد, "مؤسسات المجتمع المدني واثرها في عملية التحول الديمقراطي: العراق أنموذجاً", رسالة ماجستير غير منشورة, (بغداد: جامعة السليمانية, كلية القانون والعلوم السياسية, 2010).

17.سلمان, عقيل فالح, "تحديات التنمية في العراق بعد عام 2003 واثرها في الاستقرار السياسي" رسالة ماجستير غير منشورة, (بغداد: الجامعة المستنصرية كلية العلوم السياسية, 2018).

18.سلمان, مصطفى إبراهيم," الديمقراطية في العراق الواقع وآفاق المستقبل", بحث منشور في: مجلة دراسات دولية,(بغداد, جامعة بغداد, مركز الدراسات الاستراتيجية, العدد 72–73, 2018).

19.السيلاوي, علاء عبد الحسن," تجربة العدالة الانتقالية في العراق: المفهوم و معوقات التطبيق", بحث منشور في: مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, (بغداد: جامعة الكوفة, العدد33, المجلد1, 2017).

20.صالح, زينب محمد, "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقهما في المجتمع العراقي", بحث منشور في: مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية, (بغداد: جامعة واسط, العدد6, 2016) ص162.

21.صالح, سامية خضر, "المشاركة السياسية و الديمقراطية, اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا" (القاهرة: بدون دار نشر, 2005)

22.صالحي, أسماء," اشكالية التنمية السياسية في مصر بعد يناير 2011", رسالة ماجستير غير منشورة, (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي, كلية الحقوق والعلوم السياسية, 2016).

23.طاشمة, بوميدين," دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكالات", (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 2011).

24.الطائي, حيدر ادهم," مظاهر قانونية للطائفية في العراق", بحث منشور في: مجلة شؤون شرقية, (بيروت: مركز دراسات المشرق العربي, العدد1, 2008).

25.الظالمي, حميدة عبد الحسين محمد," الاندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية ", بحث منشور في: مجلة أورك للعوم الإنسانية, (بغداد: جامعة المثنى, العدد2, مجلد12, 2019).

26.عباش, عائشة, "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس أنموذجا"، ط1 (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر, 2017)

27.عبد الزهرة, أثير ادريس,"واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد عام 2003 ومستقبلها"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2013).

28. عبد الله, ثناء فؤاد," مستقبل الديمقراطية في مصر" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2005).

29. عبد الله, مي حمودي," واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 وسبل معالجتها", بحث منشور في: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, (بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد37, 2013).

30. العبيدي, مثنى, "ما المطلوب من المصالحة الوطنية في العراق؟", مؤسسة الفكر العربي, 2019, متاح على الرابط: https://arabthought.orglcssm .

31. عبير سهام مهدي, "مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق ", بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, (بغداد, الجامعة المستنصرية , العدد 22, 2012).

32. العكيلي, زيد عدنان محسن, أمير مالك مليوخ," مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجاً ", بحث منشور في, مجلة قضايا سياسية, (بغداد: جامعة النهرين, العدد 48–49, 2017).

33. عيدان, محمد شطب," النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية ", بحث منشور في: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية,(بغداد, جامعة تكريت, العدد4, 2009).

34. فياض, عامر حسن, "أفكار في الشأن العراقي المعاصر, الواقع و المستقبل", بحث منشور في: مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, بغداد, العدد (23), 2004.

35. محمود, عباس فاضل, "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق", بحث منشور في: الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان,(بغداد: جامعة بغداد, كلية التربية أبن رشد, العدد203, 2012).

36. محمود, محمد سلمان وهيفاء مزهر الساعدي, " الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات", بحث منشور في: المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون,(بغداد: جامعة أهل البيت –كربلاء, 2017) .

37. مرعي, مثنى فائق," مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات", بحث منشور في: مجلة النهرين للدراسات الاستراتيجية, (بغداد: جامعة النهرين, العدد6, 2018) .

38. المصالحة, محمد حمدان, "الاتصال السياسي" مقترب نظري– تطبيقي, ط2, (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع, 2002).

39. من الحماسة الانتخابية إلى العزوف الانتخابي, المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسيات, متاح على الرابط: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art356.aspx

40. مهدي, عبير سهام, عمار حميد ياسين, "إشكالية الهوية في العراق رؤية في التحديات ومستقبل بناء هوية وطنية عراقية بعد العام2003", منشور في: مجلة السياسة والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية, العدد 28–29, 2015) .

41. مهدي, كاظم علي , "التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام 2003", بحث منشور في, مجلة دراسات دولية,(بغداد: جامعة بغداد, مركز الدراسات الدولية, ,العدد 56, 2013)

42. ناصوري, أحمد," النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية", بحث منشور في, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية (دمشق, جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, العدد2, المجلد24, 2008.

43. النجار, احمد السيد وآخرون," حال الامة العربية 2017–2018 عام الامل والخطر", ط1, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, 2018).

44. النجفي, سالم توفيق, "الدولة الوطنية المعاصرة و أزمة الاندماج والتفكيك", سلسلة كتب المستقبل العربي (58) ط1, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية,, 2008) .

45. نسبة المشاركة في الانتخابات العراقية.. الأقل في 13 عاما, موقع قناة سكاي نيوز عربية على الانترنت, متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com

46. نقلاً عن: العزاوي, مثال عبد الله," إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية تحليلية", بحث منشور في: مجلة آداب الفراهيدي, (بغداد: جامعة تكريت, كلية الآداب, العدد17, 2013).

47. نوري, إسراء علاء الدين, "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد: دراسة حالة العراق", بحث منشور في: مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية,(بغداد: جامعة تكريت, العدد6, مجلد2, 2010).

48. هنتنغتون, صاموئيل, "من نحن: التحديدات التي تواجه الهوية الأمريكية", ترجمة, حسام الدين خضور (دمشق: دار الرأي للنشر 2005).

49. وسام حسين علي, "دور التنشئة الاجتماعية – السياسية في المشاركة السياسية", الحوار المتمدن, العدد4762, 2015/3/29, متاح على الرابط: http://www.alhewar.org/debat

50. وليد سالم محمد, "النظم السياسية العربية: إشكاليات السياسات والحكم",(عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع, 2016).

51. وليد عبد جبر, "أزمة النزوح والأمن الإنساني تحديات التكيف ومخاضات الانتماء – دراسة ميدانية للأسر النازحة في بغداد واربيل", بحث منشور في, مجلة البحوث التربوية والنفسية, جامعة واسط, العدد (54).

References:

.1 Ahmed, Hassan Mustafa, Khader Abbas Atwan, "The State's Choices for the Kurds in Iraq – Post–ISIS Phase", research published in: Tikrit Journal of Political Science, (Baghdad: Tikrit University, College of Political Science, No. 9, Volume 3, 2017).

.2 Al–Aswad, Sadiq, "Political Sociology: Its Foundations and Dimensions", (Baghdad: Al–Sanhoury Library, 1990).

.3Bakhit, Haider Nehme, Zahir Omran Musa, "Social Transfers and Their Role in Redistributing Income in Iraq," research published in: Al–Ghari Journal of Economic Sciences, (Baghdad: Kufa University, No. 32, Volume 10, 2015).

4. Al–Bakri, Yassin Saad, "Peaceful Coexistence in Iraq in the Light of Sectarian Divisions", research published in: Proceedings of the Second Annual Conference of the College of Political and Social Sciences (Baghdad: University of Sulaymaniyah, College of Political and Social Sciences, 2011).

.5 Al–Bakri, Yassin and Turki, Hala Karim, "Political Socialization and Democratic Transformation in Iraq", i 1, (Baghdad: House of General Cultural Affairs, 2013).

6. Jabr, Ibtisam Hatem Alwan, Donia Muhammad, "Between the Problematic of Identity and Belonging and the Challenges of Iraqi National Unity", research published in: Political and International Journal, (Baghdad: Al–Mustansiriya University, No. 35–36, 2017).

7. Jawhar, Yassin Ashur, "Political Development Crises in Iraq: A Study in Political Sociology", unpublished MA thesis, (Baghdad: University of Sulaymaniyah, College of Law and Politics, 2010).

8. Hekmat, Mona Hamdi, "The Concept of Peaceful Coexistence and Its Obstacles in Iraq," research published in: Journal of Political Science (Baghdad: University of Baghdad, College of Political Science, No. 52, 2016).

9. Hamad, Yassin Muhammad and Ahmed Adnan Kazem, "The Effectiveness of Governance Operations Management in Combating Corruption, a Comparative Analytical Perspective", research published in: Tikrit Journal of Political Science, (Baghdad: Tikrit University, College of Political Science, 2018).

10. Hamza, Muhammad Bassem, "Political Development in Iraq after 2003: Motives and Obstacles", an unpublished master's thesis, (Baghdad: Al–Nahrain University, College of Political Science, 2016).

11. Al-Khraisha, Nasser Nayef hadith, "Political development and its impact on political stability in Jordan 1999-2017", unpublished master's thesis, (Amman: Middle East University, College of Arts and Sciences, 2017).
12. Daoud, Ahmed Fadel Jassim, "Social instability in Iraq after 2003, an analytical study in societal challenges and future prospects", research published in: Political and International Journal, (Baghdad: Al-Mustansiriya University, No. 25, 2014).
13. Al-Da'jah, Hayel and Daan, "Political Parties and Political Participation", Al-Rai newspaper, available at: http://alrai.com/article/38564.html .
14. Razzaq, Faten Muhammad, Alaa Jabbar Ahmed, "The Weakness of National Identity and Its Impact on Iraqi National Security", research published in: Political and International Journal (Baghdad: Al-Mustansiriya University, Baghdad, No. 26-27, 2015).
15. Zamel, Youssef Inad and Zainab Muhammad Salih, "Transitional Justice and National Reconciliation: An Anthropological Reading," research published in: Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, (Baghdad: Wasit University, No. 21, Volume 1, 2016).
16. Saeed, Sheilan Wahid, "Civil Society Institutions and their Impact on the Democratic Transformation Process: Iraq as a Model", an unpublished master's thesis (Baghdad: University of Sulaymaniyah, College of Law and Political Science, 2010).
17. Salman, Aqil Faleh, "Development challenges in Iraq after 2003 and their impact on political stability" unpublished master's thesis, (Baghdad: Al-Mustansiriya University, College of Political Science, 2018).
18. Salman, Mustafa Ibrahim, "Democracy in Iraq, Reality and Future Prospects", research published in: Journal of International Studies, (Baghdad, University of Baghdad, Center for Strategic Studies, No. 72-73, 2018).
19. Al-Silawi, Alaa Abdul-Hassan, "The Experience of Transitional Justice in Iraq: The Concept and Obstacles to Implementation", research published in: Kufa Journal of Legal and Political Sciences, (Baghdad: Kufa University, No. 33, Volume 1, 2017).
20. Saleh, Zainab Muhammad, "Transitional Justice and National Reconciliation and the Mechanisms of Their Application in Iraqi Society," research published in: Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, (Baghdad: Wasit University, No. 6, 2016), p. 162.

21. Salih, Samia Khader, "Political Participation and Democracy: Modern Theoretical and Methodological Trends Contribute to Understanding the World Around Us" (Cairo: Bidoun Publishing, 2005).
22. Salhi, Asmaa, "The problem of political development in Egypt after January 2011", an unpublished master's thesis, (Algeria: Larbi Ben M'hidi University in Oum El Bouaghi, Faculty of Law and Political Sciences, 2016).
23. Tashima, Boumediene, "Studies in Political Development in the Southern Countries: Issues and Problems," (Algeria: Diwan of University Publications, 2011).
24. Al-Tai, Haidar Adham, "Legal Manifestations of Sectarianism in Iraq", research published in: Oriental Affairs Journal, (Beirut: Center for Arab Mashreq Studies, No. 1, 2008).
25. Al-Zalmi, Hamida Abdul-Hussein Muhammad, "National Integration and a Course in State Building in Iraq, A Study in Political Geography", research published in: Urk Journal of Humanitarian Studies, (Baghdad: Al-Muthanna University, No. 2, Volume 12, 2019).
26. Abash, Aisha, "The Problem of Political and Democratic Development in the Maghreb Countries, Tunisia as a Model", 1st Edition (Berlin: Arab Democratic Center for Publishing, 2017)
27. Abdul-Zahra, Atheer Idris, "The reality of building a civil democratic state in Iraq after 2003 and its future", an unpublished doctoral thesis, (Baghdad: University of Baghdad, College of Political Science, 2013).
28. Abdullah, Thana Fouad, "The Future of Democracy in Egypt" (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2005).
29. Abdullah, Mai Hamoudi, "The Reality and Causes of Unemployment in Iraq after 2003 and Ways to Address It," a research published in: Journal of Baghdad College of Economic Sciences University, (Baghdad: Baghdad College of University Economics, No. 37, 2013).
30. Al-Obaidi, Muthanna, "What is Required of National Reconciliation in Iraq?", Arab Thought Foundation, 2019, available at: https://arabthought.orglcssm.
31. Abeer Siham Mahdi, "The concept of national unity and ways to strengthen it in Iraq", research published in: Al-Siyasah and International Journal, Al-Mustansiriya University, (Baghdad, Al-Mustansiriya University, No. 22, 2012).

32. Al-Ugaili, Zaid Adnan Mohsen, Amir Malik Maliukh, "The components and obstacles to the effectiveness of the political system, Iraq after 2005 as a model", research published in, Journal of Political Issues, (Baghdad: Al-Nahrain University, No. 48-49, 2017).

33. Idan, Muhammad Shutb, "The political elite and its impact on political development", research published in: Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, (Baghdad, Tikrit University, No. 4, 2009).

34. Fayyad, Amer Hassan, "Ideas in Contemporary Iraqi Affairs, Reality and the Future", research published in: Journal of International Studies, Center for International Studies, University of Baghdad, Baghdad, Issue (23), 2004.

35. Mahmoud, Abbas Fadel, "The Role of Civil Society Organizations in Promoting Democratic Building in Iraq", a research published in: The Educational Unit for Peace and Human Rights Studies, (Baghdad: University of Baghdad, College of Education Ibn Rushd, No. 203, 2012).

36. Mahmoud, Muhammad Salman and Haifa Muzhir Al-Saadi, "Administrative corruption in Iraq, causes and treatments", research published in: The Thirteenth Annual Scientific Conference of the College of Law, (Baghdad: Ahl al-Bayt University - Karbala, 2017).

37. Mar'i, Muthanna Faiq, "The Path of National Reconciliation in Iraq: Requirements and Challenges", research published in: Al-Nahrain Journal for Strategic Studies, (Baghdad: Al-Nahrain University, No. 6, 2018).

38. Reconciliation, Muhammad Hamdan, "Political Communication" a theoretical-applied approach, 2nd floor, (Oman: Wael Publishing and Distribution House, 2002).

39. From Electoral Enthusiasm to Electoral Reluctance, The Arab Center for Research and Policy Studies, available at: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art356.aspx

40. Mahdi, Abeer Siham, Ammar Hamid Yassin, "The Identity Problem in Iraq: A Vision in the Challenges and the Future of Building an Iraqi National Identity after 2003", published in: Politics and International Journal (Baghdad: Al-Mustansiriya University, No. 28-29, 2015).

41. Mahdi, Kazem Ali, "Political development and the crises of the political system in Iraq after 2003", research published in, International Studies Journal, (Baghdad: University of Baghdad, Center for International Studies, No. 56, 2013).

42. Nasouri, Ahmed, “The Political System and the Dialectic of Legitimacy and Legitimacy,” research published in Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences (Damascus, Damascus University of Economic and Legal Sciences, No. 2, Volume 24, 2008.

43. Al-Najjar, Ahmed Al-Sayed and others, “The State of the Arab Nation 2017-2018: The Year of Hope and Danger”, 1st Edition (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2018).

44- Al-Najafi, Salem Tawfiq, "The Contemporary National State and the Crisis of Integration and Dismantlement", The Arab Future Books Series (58) i 1, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2008).

45. The percentage of participation in the Iraqi elections..the lowest in 13 years, Sky News Arabia website, available at: https://www.skynewsarabia.com

46. Quoted from: Al-Azzawi, Example Abdullah, “The Problem of the Relationship Between Illiteracy and Development in Iraqi Society: An Analytical Social Study”, research published in: Adab Al-Farahidi Journal, (Baghdad: Tikrit University, College of Arts, No. 17, 2013).

47. Nouri, Israa Alaeddin, “The Role of Civil Society Institutions in Combating Corruption: A Case Study of Iraq”, research published in: Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences, (Baghdad: Tikrit University, No. 6, Volume 2, 2010).

48. Huntington, Samuel, "Who We Are: The Determinants Facing American Identity", translated by Hussam Eddin Khaddour (Damascus: Dar Al-Rai Publishing 2005).

49. Wissam Hussein Ali, “The Role of Social-Political Upbringing in Political Participation”, Al-Hiwar Al-Modden, No. 4762, 29/3/2015, available at: http://www.alhewar.org/debat

50. Walid Salem Muhammad, “Arab Political Systems: Problems of Policies and Governance,” (Amman: Dar Al-Akaadimon Publishing and Distribution, 2016).

51. Walid Abd Jabr, “The Crisis of Displacement and Human Security: The Challenges of Adaptation and the Labors of Belonging – A Field Study of Displaced Families in Baghdad and Erbil”, research published in, Journal of Educational and Psychological Research, Wasit University, No. (54).